

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.410
30 April 1987
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة العاشرة بعد الاربعينية

المعقدة في قصر الامم بجنيف
يوم الخميس الموافق ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فيفودا (تشيكوسلوفاكيا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة العاشرة بعد الاربعاء لمواعير نزع السلاح .

طبقاً لبرنامج عملنا ، يواصل الموقتر اليوم النظر في البند ٨ من جدول أعماله المعنون "البرنامج الشامل لنزع السلاح" . و عملاً بالمادة ٣٠ من النظام الداخلي يمكن لأي عضو يرغب في طلب الكلمة بشأن أي موضوع له صلة بأعمال الموقتر ، أن يفعل ذلك .

على قائمة المتكلمين لهذا اليوم التي بين يدي ممثلو الارجنتين ، وبولندا وكندا والسويد .
أعطي الكلمة الان لأول متكلم وهو ممثل الارجنتين السفير كومبارا .

السيد كومبارا (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : سيادة الرئيس ، نالنا في

شهر نيسان / ابريل شرف عظيم أن يرأس مؤتمر نزع السلاح شخص له ما لكم من المواهب . فثمارات أعمالكم كرئيس ذات دلالة بليغة في نظر الوفد الارجنتيني . لقد اتخذتم خطوات كشفت في رابعة النهار عن الحوافز الحقيقية لأعمال مؤتمر نزع السلاح . وجهودكم جديرة بالتقدير التام منا ونحمن نود أن نعبر لكم عن أحر تهانينا على ما بذلتموه من المساعي . ويود الوفد الارجنتيني، ان يرحب بالسفير أغوس ترميدزي من اندونيسيا الذي شرّف في الحفاظ معه على نفس علاقات التعاون الوثيق التي كانت تربطنا بسلفه .

ان صياغة اتفاقات لنزع السلاح والتفاوض عليها مهمة معقدة كما يعلم جيداً العلم كافة
الاطراف في مواعير نزع السلاح هذا .

ان مهمتنا معقدة الى حد كبير لأنها تتوقف على ظروف خارجة عن هذا المحفل . وبالفعل من الصعب جدا انجاز تقدم في عملنا اذا كانت التوترات الدولية حادة . لقد رأينا كيف مرت حتى الان جميع هذه السنوات من عقد الثمانينيات دون تحقيق أي نتيجة .

ومن حسن الحظ ، تحسن الموقف الدولي منذ بضع سنوات وتبعاً لذلك تحسنت الآفاق المرتقبة في نزع السلاح .

غير أن عملنا معقد أيضاً لأسباب أخرى . فمهمة تحديد مجال معين من الأنشطة تحظر فيه التطبيقات العسكرية دون أن يوثر ذلك على جوانب الاستخدام السلمي لهذا النشاط ذاته ليس بال مهمة السهلة على الأطلاق .

ان الطبيعة المزدوجة للعلوم والتكنولوجيا التي توفر امكانية التطبيق السلمي والتطبيق العسكري على سواء ، تشير مسألة يصعب حلها ألا وهي البت في الحد الفاصل بين كلا التطبيقين .

ان الأمر يتعلق بتحديد مجال من الأنشطة تكون موضع حظر واخضاع هذا الحظر للمراقبة والتحقق دون المساس في نفس الوقت بالممارسة المباحة والمشروعة لهذا الشاطئ على الصعيد المدني.

ونرى نفس هذه الصعوبة تواجه فى محاولة تحريم فئة معينة من الأسلحة .

لقد حاولنا في الماضي إنشاء نظام لعدم انتشار الأسلحة النووية اختلفت الآراء اختلافاً كبيراً بشأن فاعليته على مرّ الزمن .

ولم تتوقف عملية انتاج الأسلحة النووية ، فضلا عن أن التعاون الدولي بشأنها أضحى مقيدا بالغ التقييد بحجة تلافي حيازة بلدان جديدة لهذه الاسلحة اضافة الى البلدان التي احتكرت لنفسها عملية انتاجها .

وفي الظرف الرأهن من بين الأهداف القريبة المنال واكثرها تبشيرا بالنجاح التي يتواهها مؤتمر نزع السلاح ، صياغة اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية .

ومن جديد تثور مسألة مدى تعقيد المهمة التي ينبغي القيام بها لكي يضمن على نحو مطلق خلو المعايير الموضوعة من ثغرات تسمح بتحويل النشاط في الصناعة الكيميائية الى أغراض لا تبيحها الاتفاقية . ولكن ينبغي لنا في نفس الوقت ان نحرص على الا تشكل هذه المعايير التي تستهدف حظر انتاج الأسلحة الكيميائية عقبة أمام نمو الصناعة الكيميائية من اجل أغراض مدنية .

ولا يمكن أيضا قبول أن تكون المعايير الموضوعة في هذه الاتفاقية حجة لتقييد التعاون الدولي أو قصر فوائد تطوير الصناعة الكيميائية ، على حفنة من البلدان القوية التي يمكنها حاليا أن تحتكر لنفسها اوجه التقدم والتطور الرئيسية في الصناعة الكيميائية ، مثلما أنها احتفظت لنفسها في الماضي بمزايا مماثلة في صناعة الطاقة النووية لإقامة نظام تمييزي لعدم انتشار الأسلحة النووية .

ثم ان عملية تحليل المسائل المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي تكتسي أهمية متزايدة في اطار انشطة مؤتمر نزع السلاح .

وعلى هذا الصعيد ، يتكرر الموقف الذي اسلفنا بيته والذي ينبغي من ازدواجية تكنولوجيا الفضاء التي يمكن أن تستخدم في الاغراض السلمية وفي الاغراض العسكرية على السواء .

ان دراسة المسائل المتعلقة بالفضاء تزیدنا يوما بعد يوم معرفة بكيفية التفريق بين الانشطة التي تسمح باستغلال الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية ، والأنشطة ذات الطابع العسكري التي تقوم بتطويرها أيضا القوى المسممة بالقوى الفضائية .

اننا نتجه تدريجيا الى وضع قائمة بالأنشطة التي ينبغي حظرها في اتفاقيات نزع السلاح المحتملة من أجل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

وهذه العملية المعقدة الخامسة بتحديد نطاق الانشطة بغية حظر ما يفضي منها الى سباق التسلح في الفضاء ، ينبغي أن تتم بعناية فائقة حتى لا يوءدي هذا التحديد الى منع أو عرقلة الاستخدام والاستكشاف السلميين للفضاء لصالح الانسانية .

فضلا عن ذلك ، لا ينبغي استخدام منع سباق التسلح في الفضاء كحجۃ لتقييد التعاون الدولي أو لتطبيق حظر لا مبرر له على نقل وتصدير المعدات الصالحة لاستكشاف الفضاء الخارجي واستغلاله في الاغراض السلمية .

لقد استمعنا الى تلميحات بانشاء نظام لعدم انتشار الأسلحة الفضائية ، بالرغم من أن مؤتمر نزع السلاح لم يتوصّل الى تعريف للسلاح الفضائي .

ولا نشك في أن المصالح الاقتصادية ، وبصفة خاصة العوائد الاقتصادية لاستكشاف الفضاء ، تمثل جانبا ربما ترغب قوة فضائية معينة أو مجموعة من القوى في الاحتفاظ به لصالحها ، وهي رغبة مشروعة .

ومع ذلك ، فإن اشتراط شروط للتعاون الدولي بحجة نزع السلاح فيما يتصل بموافقات أو برامج فضائية أغراضها السلمية واضحة للعيان ، هو أمر لا مبرر أخلاقي له .

لا ينبغي أن يفضي نزع السلاح إلى اتفاقات دولية تمييزية وغير منصفة .

ان نزع السلاح هو عملية ينبغي النظر إليها بما تستلزم من المرونة في حالات وبعبارات أخرى ، اذا لم تؤخذ في الاعتبار ظروف خاصة ، سوف يصعب الوصول إلى نتائج مرضية للجميع .

وربما كان من المفيد بحث نتائج نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ، على ضوء موتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، الذي عقد في هذا المقر في الفترة من ٢٣ آذار / مارس إلى ١٠ نيسان / أبريل من هذا العام . ومن الواضح للجميع أن المسألة الرئيسية التي كان يسعى إلى إيجاد حل لها هذا المؤتمر تمثلت في كيفية تعزيز التعاون الدولي على نحو منسجم دون أن يعني ذلك انتشار الأسلحة النووية .

وفي رأينا أن هذا المؤتمر كان ممارسة مفيدة جدا حيث أثبت أن نظام عدم الانتشار الساري حاليا هو نظام جامد بشكل غير ملائم .

وقد أمكن الاستماع في هذا المؤتمر إلى مندوبي البلدان الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار وهم يشكون بمرارة من عدم التعاون من جانب البلدان القائمة بالامداد . وسجلت أيضا شكاوى مماثلة من جانب بلدان أعضاء في أحلاف عسكرية . وبالطبع لم تنذر البيانات التي تدين القيود المفروضة حاليا على التعاون الدولي من جانب بلدان ليست أطرافا في المعاهدة المذكورة مثل الأرجنتين .

وفي رأينا انه من باب الخطأ ان توضع شروط للتعاون الدولي تتسم بالتقيد والجمود إلى حد لا يعتبر ملائما أو ضروريا لوضع حد لانتشار التكنولوجيات الحساسة التي قد تفضي إلى تطبيقات عسكرية .

ان خطر نشوب سباق للتسلح على المستوى العالمي ، والإقليمي ، ودون الإقليمي وشيك الارتباط بوجود مسببات للمواجهة أو بقيام علاقات بين الدول أساسها القوة .

ومن الواضح أن كل إقليم أو شبه إقليم يشهد نزاعات بين دولة ، سيواجه أيضا خطر تزايد الميزانيات العسكرية .

ولكن من الواضح أيضا انه لن يحدث سباق للتسلح في إقليم أو شبه إقليم تقوم البلدان الموقعة فيه بصياغة اتفاقات تعاون فيما بينها وتقديم الضمادات المتبادلة فيما يتعلق بالتطبيق السلمي للتقنيات المنسنة بالتقنيات الحساسة .

لقد رأينا ان من الممكن لدولة أن تكون موقعة على معاهدة عدم الانتشار ولا تحصل ، مع ذلك ، على التعاون في مجال الطاقة النووية وذلك لمجرد أنها تقع في منطقة نزاع . ولهذا تقول الدول القائمة بالامداد أنها لا توفر المساعدة لهذا البلد لأن ذلك ينطوي على خطر استخدام تلك المساعدة لوجه غير سلمية . اي ان المعيار المطبق لمكافحة الاستخدام غير السلمي للتقنيات الحساسة مكافحة فعالة ، ليس فقط ضرورة الانضمام إلى مجموعة قواعد صارمة ، حيث توجد فعلا حالات لدول أطراف في مجموعة القواعد هذه ولكنها لا تحصل على المساعدة لأن المنطقة التي تنتمي إليها هي منطقة توترات بين البلدان الواقعة فيها .

اننا نرى أن الضمانات التي يمكن أن تتبادلها البلدان الموقعة في نفس الأقليم أو شبه الأقليم ، ينبغي أن تكون مقبولة دولياً .

واغلاق باب تطبيق التكنولوجيات الحساسة في الاغراض السلمية أمام بلدان تنتمي الى شبه اقليم وتبادل ضمانات الاستخدام الفعلي لهذه التكنولوجيات ، هو بمثابة حرمانها بلا وجه حق من فرصة الحصول على المزايا الاقتصادية التي تنتج عن هذه التكنولوجيات لصالح شعوبها .

ان بلدي يتطلع الى مقاسمة غيره مزايا التنمية الاقتصادية التي تجلبها أوجه التقدم العلمي الحديث.

ولقد اشترك وفد الارجنتين في تبني قرار الجمعية العامة الاخير ١١/٤١ الذي قدمه وفد البرازيل والمعلن لمنطقة جنوب الاطلنطي منطقة سلم وتعاون واشتراكه هذا هو وليد الرغبة في تحقيق الهدف الذي وصفته في هذا البيان.

واعلان منطقة جنوب الاطلنطي منطقة سلم وتعاون يفترض وجود شفافية في سلوك البلدان
الواقعة في المنطقة . لا بد من التسليم بذلك من جانب المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة من جانب
البلدان التي تمتلك اليوم التكتنولوجيات الرائدة في تقدم الانسانية حتى تنتفتح للتعاون الدولي .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) : أشكر ممثل الارجنتين على بيانه وعلى العبارات الودية التي وجهها الى الرئيس . أعطي الكلمة الان لممثل بولندا ، السفير توربانسكي .

السيد توريانسكي (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : شكرأ إليها الرفيق الرئيس . اسمحوا لي بأن أبدأ بالترحيب بالممثل الاندونيسي الجديد في مواعتمر نزع السلاح السفير ترميدزي . ان وفدي يتطلع لمواصلة التعاون القديم العهد الذي قام بيننا وبين وفده على الدوام .

مع اقتراب الدورة الربيعية لموتمر نزع السلاح من النهاية ، يود وفدي أن يشرك غيره في بعض آرائه بشأن نتائجها . فرغم احراز بعض التقدم ، والمناخ السياسي الأفضل والتبادل الفعال لوجهات النظر ، لم تتحقق نتائج ملموسة بشأن قضايا كثيرة . وهذا صحيح بوجه خاص فيما يتعلق بمجمل البنود الخاصة بالمسائل النووية ذات الأولوية . ولا شك ان هذا يولّد شعورا بالاحباط ، خاصة في ضوء التطورات التي حدثت في المحافل الأخرى لنزع السلاح ، وبوجه خاص في مجلـ المباحثـات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وفي المبادرات الأخيرة للاتحاد السوفيـاتـي وخاصة بشأن القذائف المتوسطة المدى والميدانية - التكتيكية ، دليل قاطع آخر على وجود تفكير سياسي جديد ، ونهج دينامي في معالجة مسائل نزع السلاح . وهذا ما نحتاج اليه أيضا في أعمال مؤتمـنـا الذي لا يمكن وصفـهـ بـوجهـ عامـ ، بالـهـيـةـ الـدـيـنـامـيـةـ لـنـزـعـ السـلاـحـ . فـحتـىـ الآـنـ ، لم يستخدم المؤتمـرـ آليـاتـ كما يـجـبـ لـانتـهـازـ الفـرـصـ الـقـائـمـةـ ، وكـأنـهـ منـقـطـعـ عنـ التـطـورـاتـ الـتـيـ حـدـثـتـ موـعـراـ .

فالموئمر يستطيع ، بل وينبغي له ، أن يلعب دوراً ايجابياً أكبر في البحث عن حلول لأعظم المشاكل الحاسمة اليوم .

وهذا صحيح بوجه خاص في المرحلة الحالية التي تمر بها العلاقات الدولية مع ظهور بوادر أمل وتوقعات جديدة ، وضرورة الحرص على عدم ضياع أية فرصة . فإذا أريد لهذا الموعتم الانتهاء به الأمر إلى أداء دور هامشي في هذه التطورات ، فلا ينبغي له أن يكون مجرد مرآة عاكسة بل يتوجب أن يكون مصدراً مستقلاً لتفكير جديد وطاقة جديدة .

لقد أثبتت المועتمر مرة أخرى عجزه عن انشاء لجان مخصصة للبنود ١ و ٢ و ٣ ، وأؤكد منها وخاصة البند المتعلق بحظر التجارب النووية ، الذي يحظى لا بالاولوية العليا فحسب ولكن يعتبر أيضا ، في رأينا ، أكثر القضايا نضجا للتفاوض حولها في الموعتمر . وفضلا عن ذلك ، ورغم الجهود التي بذلتها وفود كثيرة والرؤساء المتعاقبون للموعتمر ، - وأود أن أشدد في هذا المقام بوجه خاص على ما بذلتمه من جهود خلال شهر نيسان / ابريل وأقر التقييم الصادر عن المتحدث الذي سبقني السفير كامبورا - أقول برغم هذه الجهود الهادفة الى ايجاد مخرج من المأزق الذي نجد فيه أنفسنا ، لم ينجز أي عمل جوهري بشأن هذه البنود ، باستثناء البيانات العامة واجتماع فريق الخبراء العلميين المخصص للتدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . والسبب الرئيسي لهذا الوضع المؤسف يبقى هو نفسه السبب الذي عرفناه في الدورات السابقة وهو عزوف بعض الوفود عن الدخول في مفاوضات حقيقة . ونأمل أن تثمر الجهود المبذولة للبدء في أعمال جوهيرية بشأن هذه البنود في الدورة الصيفية .

لقد نجح الموعتمر في انشاء لجنتين مختصتين لبنيدين آخرين متصلين بالنواحي النووية هما الأسلحة الاشعاعية والترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها . ورغم الجهود الشاقة التي بذلها رئيس اللجنة المعنية بالأسلحة الاشعاعية ، السفير ميسنر ، لم يتتسن لهذه اللجنة أن تبدأ المناقشات الجوهرية . نحن نتساءل عما اذا كانت بعض الوفود لم تفقد اهتمامها بالمسارين ألف وباء .

والوضع الذي نواجهه في اللجنة المخصصة المعنية بالبند ٦ غير عادي الى حد ما . فالحاجة الى تسمية الرئيس واضحة .

والبرنامج الشامل لنزع السلاح لايزال قيد الاعداد . ونلاحظ أنه يمكن أن يسجل في ظل القيادة الرشيدة للسفير غـ روبيس ، بعض التقدم بشأن بعض القضايا المعلقة ، ومنها التتحقق والأسلحة التقليدية . ونأمل أن تنتهي الدورة الصيفية بتقديم نص مقترن للبرنامج الشامل لنزع السلاح .

لقد سبق أن قدمت آراء وفدي فيما يتعلق بأعمال اللجنة المعنية بالفضاء الخارجي . ولقد بدأ العمل وأن ضاع وقت ثمين . ولعل من السابق لأوانه اجراء أي تقييم لأعمال اللجنة في الدورة الحالية . عوضا عن ذلك ، أود أن أؤكد أن وفدي يتطلع الى مزيد من الجهود المكثفة والهادفة من جانب اللجنة خلال دورتها الصيفية . ونأمل أن تقدم حلقة التدارس بمونتريال أسماما جديدا وهاما في أعمال موعتمر نزع السلاح في مجال من سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

هذا ، وان الوضع فيما يتعلق بأعمال اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . مبعث تفاؤل كبير خلافا لل بصورة الاجمالية لأنشطة الموعتمر . مثلما يتبيّن من " النص الموقّت " الجديد للاتفاقية الذي يعكس المرحلة الراهنة للمفاوضات والذي قدم الى اللجنة من طرف رئيسها . فقد أثبتت الصيغة الجديدة لعمل اللجنة المخصصة قيمتها - وهي صيغة يمكن للمرء أن يصفها بالعنقودية وبأنها صيغة مرنـة . وفي نفس الوقت أثبتت مرة أخرى كفاءة وقدرة الرئيس على أن يصل بنا بفعالية كبيرة الى هدفـنا النهائي المتمثل في وضع اتفاقية حظر للأسلحة الكيميائية . وأود أنأشكر السفير ايكيوس ومجموعة معاونيه على جهودهم وعلى مساهمتهم أثناء الدورة الربيعية للجنة .

وقطعت خطوات جديدة هامة نحو احراز المزيد من التقدم بفضل المساهمة الفعالة لوفود كثيرة خلال الدورة الربيعية ، خاصة في المجالات التي قدم فيها الاتحاد السوفيaticي أفكارا ومقترنات

جديدة . وأعمال اللجنة والأفرقة العاملة ، كما نراها ، كانت جادة ومثمرة ، وان كان يمكن القول بأن لا شيء يتم الا عندما يتم كل شيء . وهذا هو السبب الذي يقتضي منا أن نضع نصب اعيننا دائماً أن واجبنا النهائي ليس هو تسجيل تقدم فحسب ولكن وضع المضيافة النهائية لنص الاتفاقية . وفي هذا السياق ، اسمحوا لي أن أسترجع نظركم مرة أخرى الى بيان آذار / مارس ١٩٨٧ للدول الأعضاء في حلف وارسو بشأن حظر الأسلحة الكيميائية الذي أكدت فيه من جديد استعدادها دون رجعة لتدمير أسلحة التدمير الشامل هذه .

وبالنظر الى الوضع الحالي لأعمال اللجنة يمكن القول بأن جل العناصر الهامة للمادة الرابعة (الأسلحة الكيميائية) قد اجيزت وحلت ، وان الاستثناء الوحيد هو مبادئ وترتيب تدمير الأسلحة الكيميائية . بيد أن الوفود قدمت في هذا الميدان أيضاً مقترنات ملموسة ومفيدة . ويبدو أن التوصل الى حل يقبله الكافة يستدعي ، في هذه المرحلة ، لا دراسة مفاهيمية أو ضرورة حل خلاف مبدئي ولكن الواقعية وروح التنسوية الالزامية .

وبيرى وفدي أن حل هذه القضية سيكون له أيضاً بعد نفسي ما ، لأنه يخص صلب الاتفاقية ذاته .

والوضع مماثل تماماً فيما يتعلق بالمادة الخامسة (مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية) .

بيد أن من الواضح أن الاتفاق النهائي على المادتين الرابعة والخامسة يعتمد على ما ستسفر عنه الأعمال بشأن تعريف مثل ، الأسلحة الكيميائية ، وعوامل الحرب الكيميائية ، ومرافق انتاج الأسلحة الكيميائية .

وهناك حاجة أيضاً الى تعاريف دقيقة لهذه المصطلحات في سياق المادة السادسة . ولهذه الأسباب نوعاً اقتراح الذي قدمه ممثل الصين الموقر ، السفير فان في ١٦ نيسان / ابريل ، والداعي الى التعريف الأدق لما نقصده بالأسلحة الكيميائية . ولتجنب أوجه اللبس المحتملة عند بدء نفاذ الاتفاقية ينبغي لنا أن نزيل جميع أوجه الفموض المفاهيمي من نص الاتفاقية ذاتها ومن جميع مرافقها التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منها .

وفي رأينا أن الوضع أبلغ تعقيداً فيما يتعلق بمجال عدم الانتاج . ويبدو أن أهم المسائل التي توعثر على امكانيات احراز تقدم ملموس ، هي الاتفاق على كميات الانتاج العتبية ذات الصلة للمرافق التي تنتج مواد كيميائية تتسمى للفئات ٢ و ٣ و ٤ . وقد اتخذت فعلاً الخطوات الاولى في هذا الاتجاه . ويعتمد المزيد من التقدم الان على توخي جميع الوفود ، دون استثناء ، لنهج نشط وبناء .

ومن القضايا التي لاتزال قائمة قضية الاتفاques النموذجية بين الهيئة الدولية والدول الاطراف المعنية . ولقد درس مفهوم مثل هذه الاتفاques بعناية كبيرة خلال هذه الدورة ولكن ما زال الأمر يحتاج الى قدر كبير من العمل الشاق . بيد أنه يصعب حل بعض المشاكل المقترنة بالاتفاques النموذجية دون معرفة دقيقة للمرافق ذات الصلة . ورغم امكان الاستعانة ، الى حد ما ، بخبرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتوصل الى اتفاق نموذجي ، لا ينبغي أن تنسى السمات التي تختص بها الصناعة الكيميائية .

وكانت سلسلة المناقشات غير الرسمية التي أجرتها رئيس اللجنة المخصصة بشأن مفهوم اجراءات التفتيش بالتحدي عملية مفيدة . وهذه المناقشات ، الى جانب بعض البيانات العامة ، خاصة بيان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، ساهمت في التفهم الافضل للأوضاع المختلفة وأبرزت بمزيد من الوضوح نقاط التفاهم المشترك .

وقدمت الوفود اقتراحات كثيرة بشأن هذا الموضوع . وينبغي للجنة أو للفريق العامل المعنى أن يدرسها بعناية . وترى وفود كثيرة ، بما فيها وفدي ، أن مقترحات المملكة المتحدة هامة جداً ومفيدة ، خاصة فكرة التدابير البديلة . هذه الفكرة تحتاج كأي فكرة جديدة إلى تطوير ثم تقييم مرة أخرى على أساس ميزاتها .

هذا هو السبب الذي ندعو من أجله الوفود غير المستعدة في هذه المرحلة للمشاركة في صياغة التدابير البديلة الممكنة أن تتضمن إلى الجهد المشتركة الرامية إلى تطوير هذه الفكرة التي نرى أنها ربما تساعد على الظفر بحل مشكلة التفتيش بالتحدي .

وفيما يتعلق بهيكل ووظائف اللجنة الاستشارية ، ثمة ، في رأينا ، نهج واقعي سائد تتroxاه الوفود .

واعتقد أن أحدى السمات البارزة للمرحلة الحالية من المفاوضات المعنية بالأسلحة الكيميائية تتمثل في السهولة النسبية التي يتم بها التوصل إلى حلول منطقية لمشاكل كثيرة والابتعاد بالباحثات عن الهدف المقصود منها بالدخول في مناقشات لا نهاية لها حول تفاصيل تقنية يتيسّر حلها بوجه أفضل وأسرع في مرحلة لاحقة . واعتقد أنه يوجد تفاهم متزايد وأنه ينبغي لنا أن نتحاشى الاحتمال الثاني .

وبوجه عام ، يشعر وفدي بالارتياح للنتائج التي تم تحقيقها رغم امكان التوصل إلى نتائج أفضل لو لم تجنب بعض الوفود إلى ابطاء مسيرة العمل .

وربما كان هناك تباين في الآراء حول أهمية التقدم المسجل على صعيد لجنة الأسلحة الكيميائية ، بيد أنني اعتقاد أن أي تقدم كان ، ولو بسيطاً ، في هذه المرحلة المتقدمة والمعقدة في نفس الوقت من المفاوضات يعتبر إنجازاً قيماً .

والخلاصة ، يبدو أن هناك ما يدعو فعلاً إلى التفاوؤل بالنسبة إلى الدورة الصيفية التي ستكون لها ، بلا شك ، أهمية حاسمة لمصير اتفاقية الأسلحة الكيميائية . ولأنزال نعتقد أنه يمكن ، بل وينبغي اتخاذ خطوة حاسمة قبل نهاية دورة هذا العام . ونأمل أيضاً أن تستخدم الوفود فترة ما بين الدورات لتمهيد الطريق للعمل الفعال والمثمّر في الصيف .

وكما سبق أن أشار إلى ذلك بعض المتكلمين ، حدثت بعض التطورات المشجعة فيما يتعلق بتعزيز اتفاقية حظر الأسلحة البكتériولوجية . وتطبيقاً لمقرر اتخذه المؤتمر الاستعراضي الثاني لهذه الاتفاقية ، وضع اجتماع الخبراء العلميين والتقنيين طرائق لتبادل المعلومات والبيانات بشأن مراكز ومعامل البحث ، وب شأن تفشي الأمراض المعدية وما شابهها من العلل التي تسببها التكتسينات ، وكذلك لتعزيز التعاون السلمي في ميدان البحث البيولوجي .

ووفدي يرحب بالنتائج التي تم التوصل إليها وإن كنا نرى أن مجال تبادل المعلومات وغيرها من التدابير كان يمكن أن يكون أوسع .

ومع ذلك ، نشارك في الرأي القائل بأن خطوة هامة قطعت على درب بناء الثقة بين الدول الطرف وتعزيز فعالية الاتفاقية .

ونأمل ان تتخذ في المستقبل القريب خطوات أخرى لتعزيز اجراءات التحقق في الاتفاقيات . وقد قدمت البلدان الاشتراكية خلال المؤتمر الاستعراضي الثاني واجتماع الخبراء العلميين والتقنيين اقتراحات ملائمة في هذا الشأن .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) : أشكركم مثل بولندا على بيانه وعلى العبارات الودية التي خص بها الرئيس وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا السفير بيسلي .

السيد بيسلي (كندا) : أشكركم سيد الرئيس . واسمحوا لي بأن أبدأ بتاكيد تقديركم لكم على دوركم البناء للغاية كرئيس في ظروف بالغة الصعوبة ، خاصة وأننا ، كما تعلمون من أيديكم بقوة جهودكم لارسال أساس للشروع في العمل بشأن البنود ١ و ٢ و ٣ - - القضايا النووية الرئيسية على جدول أعمالنا . وما زلت أرجو أن نتمكن ، على الأقل في دورة حزيران / يونيو ، من مواصلة العمل بصورة ايجابية استنادا إلى ما انجزتموه .

لم أكن أعرف سوى القليل عندما تكلمت عن نشاط وحيوية بلدكم ، اللذين ضرب المثل عليهم الرياضيون الرفيعو المستوى الذين انجبهم في ميدان التنفس والهوكي ، وحتى الليلة الماضية كان بلدكم في طريقه لأن يثبت مرة أخرى مهارته في هذا الميدان في مباراة رياضية هامة في فيينا بين بلدكم والسويد ، أحد المتكلمين قائمتنا لهذا اليوم . السيد الرئيس ، أنا لا أقصد المزاح ، ولكن نتيجة المباراة الرياضية التي لا غالب فيها ولا مغلوب تمثل سابقة غير سنية لأن نضعها في الاعتبار في هذا المحفل ، ذلك لأننا نعلم جميعاً أن هذا هو الأساس الوحيد الذي يمكن أن يقام عليه اتفاق فعال ودائم لتحديد الأسلحة أو نزع السلاح . ولعل شمة مثل أوضح ، بالطبع ، تصرّه المباراة الرياضية الهامة في فيينا بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وكندا . فال المباراة لم يكن فيها غالب ولا مغلوب فحسب ، بل ونجحنا في أن تكون النتيجة صفر - صفر . وبجدية أكثر ، سيد الرئيس ، أقول أنه يمكن أن تقتصر جميع الخصومات والمواجهات فيما بيننا جميعاً على الميدان الرياضي بهذا النوع من المباريات وهذا النوع من النتائج .

السيد الرئيس ، قبل أن أواصل بقية بياني ، أود أن أشارك غيري في الترحيب الحار بممثل اندونيسيا الموقر السفير تارميدي الذي يمثل بلداً تربطه بكندا أوثق العلاقات .

وعندما طلبت الكلمة اليوم ، لم أقصد بهذا أن أقدم استعراضاً عاماً من النوع الذي استمعنا إليه مع الاهتمام اليوم ، ولكن لا أقدم فحسب تقريراً عن حلقة التدars المتعلقة بالتحقق السيسزمي التي عقدت في كندا في العام الماضي ولكن أعطي مقدماً بيانات بشأن حلقة تدars أخرى ، سبق أن ذكرتها وهي بشأن الفضاء الخارجي ، وسوف تعقد في منتصف شهر أيار / مايو في مونتريال . وشمسة عامل مشترك بين الحلقتين : فهما تتعلقان بالتحقق فيما يتم التوصل إليه من اتفاقيات في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة والذي يعتبر ذات أولوية عالية لحكومة كندا . كما أنتني سوف أشير أشاره مختصرة إلى بعض قضايا التحقق الملموسة المتعلقة بموافقاتنا بشأن وضع اتفاقية للأسلحة الكيميائية التي تقوم كندا بشأنها أيضاً بإجراء بعض البحوث العملية جداً .

وفيما يتعلق بالموضوع الأول ، أود أن أقدم ورقة عمل تتعلق بالبند ١ ، (حظر التجارب النووية) ، تبين أعمال حلقة التدars التي استضافتها كندا بشأن تبادل بيانات الأشكال الموجية في شهر تشرين الأول / أكتوبر الماضي في أوتاوا .

وقد أكدت ، وفي عدد من المناسبات ، في هذا المحفل على الأهمية التي تعلقها كندا على الحظر الشامل للتجارب النووية . ان انجاز معايدة من خلال التفاوض وقابلة للتحقق بشأن الحظر الشامل للتجارب يشكل هدفا كنديا أساسيا لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ، وسوف تستمر كندا في سعيها نحو هذا الهدف بكل قوة وثبات وتصميم .

ولا توجد ، للأسف ، طرق مختصرة أو مسائل عامة لتحقيق هذا الهدف الهام . ولا يمكن أن يتحقق الا عن طريق خطوات واقعية وعملية من شأنها ان تتمي الثقة الضرورية لتمكننا من التحرك الى الأمام . ان فشلنا خلال دورة الربيع هذه في التوصل الى اتفاق بشأن ولاية لجنة فرعية للحظر الشامل للتجارب يعتبر مخيبا للآمال للغاية . ومن شأن الاتفاق على انشاء لجنة مخصصة أن يسمح لنا باحراز تقدم على نحو ملموس وواقعي وبناءه . وأرجو ان نتمكن من أن نفعل شيئاً أفضل في دورة الصيف .

ولقد أوضحنا بشكل دائم أن كندا تتعلق أهمية خاصة على تحسين سبل التتحقق بشأن الحظر الشامل للتجارب ، وتكرس كندا موارد انسانية ومالية كبيرة داخلياً ودولياً على السواء من أجل التتحقق السيزمي . وتتضمن التدابير التي اتخذتها كندا رفع مستوى المنشآت السيزمية الأساسية في شمالي كندا ودعماً للأبحاث السيزمية الأساسية .

ومن أجل تعجيل أعمال فريق الخبراء العلميين ، نظمت كندا في شهر تشرين الاول / اكتوبر في اوتاوا في العام الماضي حلقة تدارس لخبراء السيزميين لمناقشة المسائل المتعلقة بتداول بيانات الأشكال الموجية من المستوى الثاني بغية حل بعض المسائل المتعلقة بتداول هذه البيانات .

ويسعدني اليوم أن أقدم الوثيقة CD/753 الموعرة في ٢٨ نيسان / ابريل المرفق بها أعمال الحلقة الدراسية في اوتاوا . وكما تدل الوثيقة ، فإن حلقة التدارس التي حضرها ٤٣ مثلاً من ١٧ بلداً أسرفت عن توصيات تقتية محددة بشأن الطرق والبروتوكولات والأشكال المتعلقة بتداول الأشكال الموجية السيزمية . ولقد قام الوفد الكندي بالفعل بتقديم هذه التوصيات الى فريق الخبراء العلميين ، وهو المحفل الاساسي لتنسيق الجهود الدولية لاستحداث شبكة رصد سيزمي عالمية فعالة . وأود ان أؤكد على ذلك : شبكة رصد سيزمي عالمية فعالة . وذلك كتوصيات لتداول الأشكال الموجية السيزمية في النظام المتوقع . وارجو ان تكون هذه الاعمال مثيرة لاهتمام جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح . وأود أن انتهز الفرصة لكيأشكر الوفود التي أعربت عن تقديرها لحكومة كندا على استضافتها لحلقة التدارس هذه . ولكن سأكون مقصراً ان لم أعرب نيابة عن الحكومة الكندية ، عن امتناننا للمشتركين الذين ساعدوا في انجاح حلقة التدارس .

السيد الرئيس ، نحن على اقتناع بأن لمؤتمر نزع السلاح دوراً فنياً يقوم به في تحقيق الحظر الشامل للتجارب .

وكما تعلمون ، تجري محادثات هامة ذات صلة على المستوى الثنائي ونأمل أن تسفر عن نتائج يستطيع مؤتمر نزع السلاح الاعتماد عليها في دورة الصيف . وفي هذا الصدد اعترفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بأهمية التكامل بين المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف ، وقد أبلغ كلاهما مؤتمر نزع السلاح بالتقدم المحرز في المفاوضات الثنائية . وأنا من بين من يشيدون بما تلقيناه من المعلومات ، وبالطبع ، أعرب عن أملـي فـي أن تستمر هذه العملية .

وأرجو ألا تقتصر ورقة العمل التي قدمتهااليوم على تقديم دليل جديد على الدور الفني الذي يستطع موعتم نزع السلاح أن يلعبه في تحقيق حظر شامل للتجارب ، ولكن أرجو ان تشجع موعتم نزع السلاح على انشاء لجنة مخصصة بأسرع ما في الامكان حتى يمكنناتناول المهمة المتوقعة منا .

وأود أن انتقل الان الى موضوع الفضاء الخارجي . ان الكثير من الأنظمة القانونية الدولية القائمة الناظمة للاستخدامات العسكرية للفضاء الخارجي تعتبر نتاجا لمعاهدات واتفاقات تم التفاوض عليها وابرامها بين قوتى الفضاء الرئيسيتين . وبينما لا تشتراك تلك المعاهدات والاتفاقات بلدانا أخرى على نحو مباشر ، فانها تشكل ، وعلى الاخص معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسارية لعام ١٩٧٢، عنصرا هاما للطار القانوني القائم ، لا في الأقل في مساهمتها في تحقيق تنبؤ أكبر في الاستخدامات العسكرية لبيئة الفضاء ، وفي اشتغالها على التزام سياسي بنهج تعاوني لتحديد الحدود المتفق عليها بشأن الاستخدامات العسكرية للفضاء الخارجي ، من خلال المفاوضات . وتعرب الحكومة الكندية عن تأييدها الراسخ لهذا النهج وتحث الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على موافصلة البحث عن طرق متفق عليها لاستخدام الفضاء الخارجي لغراض الأمان الوطني على نحو يتفق مع الاستقرار والامن الدوليين بصفة عامة ، أي من جميع الدول وجميع الشعوب في العالم .

ومع ذلك ، دائمًا ما كان لتحديد الأسلحة في علاقته بالفضاء الخارجي بعد هام متعدد الاطراف . فمعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ التي كان لي شرف المشاركة في التفاوض بشأنها كانت ولا تزال أساس الاطار الناظم حاليا لأنشطة الفضاء الخارجي بما في ذلك أنشطة عسكرية . وتعرب كندا عن اعتقادها أن البعد متعدد الاطراف لتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي يكتسب أهمية متزايدة وسيستمر في الالتساب هذه الأهمية . كما يقوم نهج كندا على قناعة بأن لقضايا التتحقق ، في هذا السياق المتعدد الاطراف أهمية خاصة . ولذلك رحبت كندا بإنشاء اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي لأول مرة في عام ١٩٨٥ ، وتتجدد ولزيتها في كل سنة تالية . واضطاعت كندا ، حسبما تعلمون ، بمساهمات فنية في مداولات هذه الهيئة الفرعية كل سنة وبخاصة في شكل ورقات عمل . وتعكس هذه الاسهامات عمل برنامج بحث متواصل في كندا تحت رعاية وحدة أبحاث التحقق التابعة لوزارة الشؤون الخارجية .

وكندا ملتزمة بتشجيع التقدم في مفاوضات تحديد الأسلحة ونزع السلاح . والتركيز الكندي على الجانب العملي ، مما جعلنا نحدد بحث التتحقق في اتفاقات تحديد الأسلحة - ك المجال تستطيعون ونرجو أن نستطيع فيه أن نسهم اسهاما نافعا . وكما أشار الرايت أونورابل جو كلارك ، وزير الشؤون الخارجية ، فإن اجراءات التتحقق الفعالة لا تساعد في ضمان الالتزام بمعاهدات تحديد الأسلحة فحسب وإنما تسهل أيضا التفاوض عليها - ومن هنا كان عمل كندا في تطوير اجراءات وتكنولوجيا التتحقق التي تفي بالمطلبات العلمية لاتفاقيات الحد من الأسلحة التي يجري عليها التفاوض حاليا أو المتواخة .

وأود الان أن أركز على بعض الابحاث التي تم الاضطلاع بها في كندا والتي تضم الجهود المشتركة للحكومة والمجتمع الاكاديمي والقطاع التجاري . ولا يمكن اظهار هذا النهج في أي مكان على نحو أفضل مما في البحث المتعلقة بالفضاء الخارجي . وتمثل الأنشطة الكندية في هذا الصدد محاولة لاستحداث واتباع نهج عملي ومبتكر الطابع .

ومن بين المهام الرئيسية لبرنامج ابحاث التحقق التابع لوزارة الخارجية في كندا على مدى عدة سنوات مضت ، تجميع افرقة خبراء من الحكومة والجامعات والصناعة للتركيز على تكنولوجيا الفضاء الكندية والدراسة العملية في تطبيقها على عملية التتحقق من تحديد الأسلحة . ولقد نشأ من هذا الاستقاء المفهوم الكندي الذي اصطلح على تسميته "باكس سات" PAXSAT - مع اعتذاري لرئيس لجنتنا المخصصة للفضاء الخارجي الذي ليس في حاجة الى من يقول له هذا - فان كلمة "باكس" PAX هي السلم باللاتينية . ويتركز هذا المفهوم على تقييم جدوى تطبيق تكنولوجيا الاستشعار عن بعد من قاعدة في الفضاء لمهام التتحقق في سياق تحديد الاسلحة ونزع السلاح المتعدد الاطراف .

ولقد تركزت ابحاث "باكس سات" الكندية على تطبيقات ممكنتين للاستشعار عن بعد من قاعدة في الفضاء فيما يتعلق بالتحقق من تحديد الأسلحة المتعدد الاطراف . والأول هو الاستشعار عن بعد من الفضاء الى الفضاء ، والذي نشير اليه بأنه (باكس سات 'ألف ') وهو يتناول التتحقق من الاتفاques المشتملة على أهداف فضائية . ويركز الثاني ، الذي يتعلق بالاستشعار عن بعد من الفضاء الى الارض (والذي نشير اليه بأنه باكس سات 'باء ') ، على كيفية المساعدة في التتحقق من الاتفاques التي تشتمل على قوات تقليدية . وأريد أن أناقش بایجاز شید هذا المفهوم الكندي المميز الى حد ما مناقشة عامة جدا ، توجز سياق التتحقق المتعدد الاطراف من تحديد الأسلحة وبعــــض الافتراضات الرئيسية التي تشكل الاساس لمشروعات باكس سات الكندية .

ومنذ البداية ، اعترفت أبحاث باكس سات بالحقائق والاتجاهات الهامة فيتناول قضية الفضاء الخارجي . ونتيجة لذلك ، تشكل أفكار معينة لب عناصر مفهوم باكس سات وتساهم في امكان التتحقق الفعلي لنظام التتحقق المتعدد الاطراف هذا . وتتضمن ما يلي :

أولا ، ينبغي أن تكون هناك امكانية للوصول الى اتفاق هام متعدد الاطراف تبرر مستوى تقدم التكنولوجيا وانفاق المبالغ اللذين يقتضيهما التطوير الفعلي لنظام . التتحقق التقني المتقدم هذا . ثانيا ، يتبعين أن تتوفر للاطراف في مثل هذا الاتفاق ، على الأقل ، حرية الاشتراك في اجراءات التتحقق الخاصة به .

ثالثا ، يتبعين أن يكون استخدام نظام باكس سات محدودا بمعاهدة : فلا يستخدم الا فيما يتعلق بالاتفاques التي تطبق عليها صراحة ، كجزء من عملية تحقق شاملة لتلك الاتفاques وحدها .

رابعا ، يجب أن تنشئ المعاهدة التي يتم التتحقق بشأنها السلطة السياسية الازمة لآلية التتحقق وتشغيلها .

خامسا ، يتم الوفاء بالمتطلبات التكنولوجية بشكل جماعي عن طريق المشتركين ويجب ، بالطبع ، ان يكون مفتوحا لجميع الدول .

سادسا ، ينبغي أن يكون باكس سات قائما بقدر الامكان على أساس التكنولوجيا القائمة المتاحة عالميا ، دون أن يتطلب ذلك تحسينات رئيسية مكلفة . وكانت التكنولوجيا التي يمتلكها القطاع التجاري الكندي كافية لتوفير أساس لدراسات باكس سات .

ورغم ان بحث باكس سات لم يستكمل بعد ، فقد وصل الى النقطة التي يمكن فيها البدء في تقييم جدواه التقنية ، على الأقل بطرق تجريبية . وان حلقة التدارس التي تستضيفها كندا في مونتريال

في الشهر القادم ، والتي يسرنا أن نعلم أنكم ستحضرونها ، سيدى الرئيس ، والتي تمت دعوة جميع الوفود في هذا المحفل للاشتراك فيها ، ستتيح فرصة للمزيد من مناقشة وتفصيل المفهوم . كما نعتزم تقديم تقرير لموئتم نزع السلاح في شهر حزيران / يونيو في أعقاب عطلتنا .

السيد الرئيس ، قبل أن اختتم كلمتي ، أود أن أتناول قضية أخرى ذات أهمية كبيرة هي قضية التفاوض على الحظر الشامل القابل للتحقق للأسلحة الكيميائية التي لا تزال أكثر البنود ايجابية في جدول أعمالنا . وتعرب كندا عن سرورها من أن الرخص التفاوضي الذي ازداد في العام الماضي والعام الذي سبقه ، تحت رئاسة رئيسين قد يختلفان ، تتواطئ في دورة موئتم نزع السلاح الحالية تحت الرئاسة المأهولة للسفير ايكيوس ، ونتمنى في أن نستمر في اشتراكنا الايجابي في تلك المفاوضات . وسوف يقوم الوفد الكندي في بداية الجزء الصيفي من الدورة ، كما في الماضي ، بتزويد جميع المشتركين بموجز مستكملاً لجميع وثائق موئتم نزع السلاح المتعلقة بمناقشاتنا بشأن الأسلحة الكيميائية .

وتمثل البيانات التي القيت هذا الأسبوع في هذا المحفل والمتعلقة بادعاءات أخرى باستخدام الأسلحة الكيميائية في حرب الخليج دليلاً ملماساً على الحاجة إلى تعميد الإسراع في هذه المفاوضات . كما أنها توعد على أهمية أن يدرج بالمعاهدة التي نتفاوض عليها نص بشأن الحظر غير المشروط القابل للتحقق لاستخدام الأسلحة الكيميائية . وتشير كندا على الاجراء القريب العهد للأمين العام للأمم المتحدة بالشروع في التحقيق في هذه الادعاءات الأخيرة المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية .

والتحقق من ادعاءات استخدام أسلحة كيميائية أو تكسينية موضوع تكرس له كندا قدرًا كبيرًا من جهود الابحاث . ولقد بدأنا انشطتنا التحقيقية الخاصة بنا فيما يتعلق ببعض هذه الادعاءات في الماضي . ولقد استفدنا من هذه التجربة وتجارب الآخرين في تقديم تقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة . وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ قدمنا إلى الأمين العام كتيباً يتناول بطريقة منتظمة وتفصيلية شئ الجوائب الاجرامية لهذه التحقيقات . ثم عم الكتيب في هذا المحفل . وأود أن أعلن أن كندا واملت أعمال المتابعة فيما يتعلق بجوائب أخرى عملية وتقنية لهذه التحقيقات . وستتاح النتيجة للأمم المتحدة قريباً .

ولن نتطرق النتائج للأمم المتحدة فقط لأن أنشطة كندا في هذا الصدد تعكس نهجاً واقعياً ذا وجهة تطبيقية نرى أنه لا غنى عنه إذا ما أردت إبرام اتفاقيات قابلة للتحقق على نحو فعال . ولست في وضع يسمح بتقديم تقرير عن الطابع الدقيق للعرض الذي سيقدم ، ولكن ما منريب في أنه سيحظى باهتمام كل عضو في موئتم نزع السلاح . وأعتقد أنه حينما تكون في موقف يسمح لنا بتقديم تقرير إلى موئتم في شهر حزيران / يونيو بشأن الطابع الدقيق للبحث الذي أجريناه والنتائج العملية التي نتجت عنه ، فسوف يجد كل عضو في موئتم نزع السلاح التقرير مثيراً للاهتمام ويتعلق بشكل مباشر بمناقشاتنا المتعلقة بالأسلحة الكيميائية .

والمقصود بالتعليقات السابقة هو توضيح النهج الذي حاولت كندا اتباعه بصورة متسقة في موئتم نزع السلاح . لقد حاولنا أن نقدم مساهمات ملموسة من خلال ورقات العمل وحلقات التدars بدلاً من الخطابة ، مركزين على المشكلات العملية للتحقق من اتفاقيات تحديد الأسلحة التي نحاول التوصل إليها معاً .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السفير بيسلبي ، ممثل كندا ، لبيانه للعبارات الرقيقة الموجهة للرئيس . أعطي الكلمة الان لآخر متكلم في قائمة المتكلمين لدى اليوم السيد ايكيوس من السويد .

السيد ايكيوس (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : لقد طلبت الكلمة بصفتي رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . وسيكون لدى هذه اللجنة في آب/اغسطس مهمة وضع تقريرها السنوي الى المؤتمر والذي سيتم دمجه عندئذ في تقرير المؤتمر الى الجمعية العامة للأمم المتحدة . وأود اليوم أن استرع انتباه جميع أعضاء المؤتمر الى الوثيقة CD/CW/WP.167 . وتعكس هذه الوثيقة ، المعروفة " المرحلة الحالية من المفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة الكيميائية " . المرحلة التي وصلتها المفاوضات بشأن اتفاقية في نهاية النص الأول من دورة عام ١٩٨٧ لم المؤتمر نزع السلاح . وهي لذلك ليست تقريرا الى المؤتمر أو الى أية هيئة خارجية . وستكون الوثيقة جاهزة غدا بجميع لغات عمل المؤتمر . وقد أعلمته الأمانة أنها ستقوم غدا بتوزيع نسخ منها في صناديق الوثائق الخاصة لكل الوفود .

وتحتهدف هذه الوثيقة تسهيل التقدم المحرز في المفاوضات وفي مساعدة الوفود في المزيد من اعداد الاتفاقية حينما يستأنف مؤتمر نزع السلاح الجزء الثاني من دورة عام ١٩٨٧ . وهي غير ملزمة لأي وفد في هذه المرحلة ، ولكن يقصد منها أن تكون بمثابة أداة مفيدة وأساس لمزيد من المفاوضات .

وهي تستند الى تقرير اللجنة الى المؤتمر بشأن عملها خلال الفترة ١٦ - ٣٠ كانون الثاني / يناير (CD/734) وتمثل من هذه الناحية تعبيرا عن فكرة نص اللجنة المتواصل الذي اثبت في ظل رؤساء مختلفين جدواه لعمل اللجنة .

وقد جرى تحسين النص المتواصل كما كان في شباط/فبراير وذلك من نواحي هامة . ودخلت عليه تعديلات فيما يتعلق ببعض المواد كنتيجة لموافقتها الجديدة اتخذتها الوفود . وتم ايضا دمج بعض النصوص الجديدة الهامة التي جرى تطويرها خلال فصل الربيع .

وفضلا عن ذلك ، وردا على الشكاوى المقدمة من وفود عديدة ، بآن شكل التقديم القديم بوضع المرفقات في منتصف المواد يجعل من الصعب قراءة مشروع الاتفاقية في العوام وبالنسبة لأي شخص لم يشترك فعلا في المفاوضات هنا في جنيف ، فقد جرى الان إعادة تحرير المواد الحالية . وستجدون في الوثيقة CD/CW/WP.167 جميع المواد في بداية الوثيقة تليها المرفقات المختلفة . واني لعلى اقتناع بأن تقديم المواد على هذا النحو الجديد سيساعد كل المعنيين .

وهناك أسباب وجيهة للنظر بارتياح الى نتيجة عمل اللجنة خلال الشهرين والنصف من المفاوضات منذ بداية دورة ١٩٨٧ . وقد عملت وفود عديدة بجد مما أثر تقدما هاما في فترة زمنية قصيرة .

وبعد ، فاني أشعر ان من واجبي تذكير المؤتمر بما تبقى من العمل .

ومع وجود ميل واضح الى تقارب الآراء بين الوفود فيما يتعلق ببعض أو أغلب المشاكل السياسية البارزة ، فان مهمة التفاوض بشأن ايجاد حلول لهذه المشاكل مهمة معقدة وشاقة . وفضلا عن ذلك فان المشاكل التقنية والقانونية التي يتطلب معالجتها كثيرة جدا .

وإذا أردنا تحقيق تقدم حقيقي نحو هدف وضع اتفاقية ضمن المستقبل المنظور فإنه يتوجب علينا معالجة المشاكل بقوة أكبر وبجسم أكثر .

وي ينبغي أن تكون الوفود الآن بعد ١٥ سنة من المداولات وأكثر من ثلاثة سنوات من المفاوضات على معرفة تامة بالمشاكل . لذا فليس هناك سبب في ألا تكون الوفود ، لدى دراستها النص المتواصل ، في وضع يسمح لها بتوقع الحلول الممكنة للمشاكل المختلفة . وهكذا فهي قادرة على إعداد نفسها للمرحلة التالية من المفاوضات ، التي ستبدأ في حزيران/يونيه ، والعمل بسرعة أكبر وتصميم أقوى ، دون التفريط بالتبصر الذي هو الشرط الأساسي الثابت لدى تناول القضايا ذات الأمان الوطني الحيوي للدول .

وقد طلبت وفود كثيرة عدم تنظيم عمل بين الدورات في إطار اللجنة خلال الفترة من الآن والى أن تعود إلى الاجتماع في حزيران/يونيه . وهي تشعر بأن هذا الوقت لازم للقيام بعمل بين الدورتين في العاصم . والمشاكل البارزة واضحة من وضعها بين أقواس معقوفة ومن الحواشي والفراغات في الوثيقة CD/CW/WP.167 . وأتوقع الآن أن يجري معالجة هذه المشاكل بعناية في العاصم بحيث إننا حينما نجتمع ثانية في حزيران / يونيه تكون لدى الوفود تعليمات كافية للتفاوض بشأن حلول ذات قبول عام . وسيتم في وقت أو آخر ، خلال الجزء الصيفي من الدورة معالجة القضايا المتبقية ، الرئيسية منها والثانوية .

وبوصفي رئيس اللجنة المخصصة ، سأغتنم فرصة توقفنا عن العمل لشهر أيار/مايو للنظر في سبل تحسين طريقة عملنا حتى تتمكن اللجنة ، ابتداء من حزيران/يونيه ، من التقدم بسرعة أكبر بالمشاكل التقنية الكثيرة ومعالجة المسائل البارزة الرئيسية رغم قلتها بشكل أكثر فعالية .

واللجنة المخصصة مدينة لمنسي البنود السادة نيوبنوهيس سفير بلجيكا ، وماسيدو سفير المكسيك ، والدكتور كروتش سفير الجمهورية الديمocratique الالمانية الذين عملوا ثلاثة بجد وبأمانة علينا أن نشكر أيضا الأمين السيد بن اسماعيل والسيد كاساندرا والسيدة دربي من الأمانة . واسمحوا لي أيضا أن أشكر الوفود الكثيرة التي وجهت عبارات رقيقة إلى رئيس اللجنة خلال الدورة .

واسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة بوصفي مندوب السويد لارحب بزميلنا الجديد ، السفير تارميديزي من إندونيسيا ، وأن أؤكد له التعاون الوثيق لوفد السويد ، وأشكر أيضا سلفكم السفير ليشوعا هيفيا ، لعمله الفعال الشاق خلال شهر آذار/مارس . وأخيرا يا سيادة الرئيس اشكركم لقيادتكم الموعتمر خلال شهر نيسان/ابريل . لقد كانت المعايير المهنية العالمية التي وضعتموها بالإضافة إلى خبرتكم الواسعة في شؤون الدبلوماسية الدولية ، ولاسيما في ميدان نزع السلاح ، ذات قاعدة كبيرة لجميع أعضاء الموعتمر . وقد كانت توقعاتنا عالية حين تسلتم الرئاسة فلم تخيبوا رجاءنا . واسمحوا لي أيضا بالاعراب ، على أساس ثنائي بحث ، عن التقدير للنتيجة التي وصل إليها الاجتماع بين السويد وتشيكوسلوفاكيا في فيينا الليلة الماضية ، وهي نتيجة مرضية ، على الأقل من وجهة النظر الدبلوماسية .

السيد الرئيس ، نتمنى لكم جميعا الآن اقامة ممتعة ومفيدة في نيويورك لحضور دورة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ، وننتمي لكم ما تستحقونه فعلا من الراحة .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) : أشكر مثل السويد لبيانه وللكلمات الطيبة التي وجهها للرئيس . وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين أمامي . هل هناك أي وفد يرغب في تناول الكلمة في هذه المرحلة ؟ لا أرى أحداً .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يطيب لي أن أقدم باليمنية عن المؤتمر وان اضيف
بالاصالة عن نفسي ، تهاني الحارة الى السفير ستوليناغل لتعيينه رئيسا للجنة المخصصة . ونتمنى
له النجاح في أداء واجباته التي أثق انه سيضطلع بها بكفاءته ومقدراته الدبلوماسية المعروفةتين جيدا .
وأود أن أطلب الى وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية نقل تهاني الى السفير فون ستوليناغل .

وأود أيضاً أن أعلن أن رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الإشعاعية قد أبلغني ، إن هناك منسقين معنيين بالأسلحة الإشعاعية ، ويسعدني أن أعلن ذلك . وهذا في الشعبة ألف السيد ساداكي نوماتا المستشار ، ونائب رئيس وفد اليابان ، وفي الشعبةباء السيد هادي وأيارابي ، الوزير المستشار ، ونائب رئيس وفد إندونيسيا .

وقد عممت الأمانة اليوم ، بناء على طلبي ، جدول زمنيا للاجتماعات التي سيعقدها الموعتمر وهيئاته الفرعية أثناء الأسبوع الأول من الجزء الثاني من الدورة السنوية . وقد وضع مشروع الجدول الزمني بالتشاور مع الرئيس المقرب للموعتمر وكذلك مع رؤساء اللجان المخصصة . وكالمعتاد ، فسان الجدول الزمني ارشادي فحسب ويخضع للتغيير اذا لزم الأمر . وهذه مسألة يمكن أن يتفق عليها رؤساء الهيئات الفرعية ، اذا ما رأوا ذلك ملائما . وما لم يكن اعتراف فسأعتبر ان الموعتمر يقر هذا الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هل يرغب أحد آخر في تناول الكلمة ؟

بما أنه ليس لدى مسائل أخرى اليوم ، فسأقدم الآن بيانى الختامي .

سوف نختتم في خلال دقائق الجزء الاول من دورتنا لهذا العام . وقد خلف المولى رفاعة ثلاثة أشهر من العمل وسيكون أمامه قرابة أكثر من شهرين ونصف فحسب في المدح قبل أن يقدم تقريره إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

واسم هذا "النصف الأكبر" من الدورة بأوجه قصور خطيرة ، وهو ما أصبح تقليدا في مؤتمر نزع السلاح ، في حين حدثت أيضا ، في الوقت نفسه ، بعض التطورات الإيجابية . وتنبع العلامات الإيجابية بصفة أساسية من التطور الديناميكي الحالى للمفاوضات الثنائية السوفياتية - الامريكية بشأن

الأسلحة النووية والفضائية . وتنبيح أحد المقتراحات الهامة المقدمة من الاتحاد السوفيatic والتي تتلوى ازالة كل من القذائف المتوسطة المدى والقصيرة المدى من أوروبا فرصة حقيقة للحد من خطر المواجهة العسكرية في القارة الاوروبية وفي العالم كله . وهناك الان شعور واضح بأن ثمة نتائج ملموسة في متناول اليد ويحدث هذا بذاته تأثيرا ايجابيا على المناخ السياسي الدولي .

وأمل وأنا أواصل تقديم الكشف الايجابي الا أسرف في تبسيط المسائل أكثر مما يجب حين أقول ، انه بقدر ما يتعلق الأمر بأعمال مؤتمر نزع السلاح ، فقد جرت جميع التطورات الايجابية تقريبا في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . وبواسع المرء أن يقول ان أعمال هذا العام لتلك اللجنة قد بدأت ، في الواقع الماضي بالفعل ، أثناء مشاوراتها الخريفية ، عندما تم تقديم مقتراحات جديدة توقشت على نطاق واسع . وبعد ذلك ، واصلت اللجنة في كانون الثاني / يناير وطوال دورة الربيع جهودها التي لا تكل تحت رئاسة السفير ايكيوس من السويد ، بصفة رسمية وغير رسمية ، بتشكيلها الكامل وفي مجموعات صغيرة ، وجرى تضييق شقة بعض الخلافات المتبقية .

وهناك فيما أرى مسألتان نعتبرهما ايجابيتين . فنحن الان نرى بشكل واضح وتمام ما سيحدث بالنسبة لمخزونات الأسلحة الكيميائية بمجرد بدء نفاذ الاتفاقية حتى التدمير الكامل لتلك الأسلحة . فأولا ، ستتصدر اعلانات عن ملكية الأسلحة الكيميائية في كل بلد . وسيشار الى الموقع الدقيق لمخزونات الأسلحة الكيميائية والى تكوينها . وستغلق مراافق التخزين . وسيضمن نقل الأسلحة الكيميائية الى مراافق التدمير . وأخيرا ، ستدمير الأسلحة الكيميائية تدريجيا . وسيتم التتحقق من جميع الاعمال المشار اليها اعلاه بما في ذلك التحقق عن طريق تفتيش مفعلي دولي . وقد تم تحقيق نفس هذا الموضوع الاساسي فيما يتعلق بمرافق انتاج الأسلحة الكيميائية .

ونستطيع الان أن نقول ، ان بواسع اللجنة المخصصة ، بعد التطورات الايجابية الاخيرة ، أن تتحرك قدما نحو الصياغة النهائية لمشروع الاتفاقية المتعلقة بحظر وتدمير الأسلحة الكيميائية وانه لا يلزم بالضرورة ، اذا ما سادت حسن النية السياسية ، ان تستغرق هذه العملية وقتا طويلا جدا . وقد أعربت وفود كثيرة عن رغبتها في عقد الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية هذا العام بالفعل . وأنا أشارك كلبا في هذه الدعوة . وعلى أية حال ، فسيكون من السابق لأوانه الى حد ما التشكيك في امكانية هذه المهمة اليوم ، في الوقت الذي نختتم فيه مجرد الثالث الاول من عام ١٩٨٧ .

ومن المؤكد أن الوثيقة التي أعلن عنها اليوم السفير ايكيوس والمعروفة " المرحلة الراهنة من المفاوضات المتعلقة باتفاقية للأسلحة الكيميائية " ستساعد على اتخاذ المقررات اللازمة بشأن المسائل التي لازالت معلقة في العواصم خلال عطلتنا .

أما العثور على الكثير من الايجابيات في البنود الأخرى من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح فسيكون بالاحرى عملية مؤلمة ومضيعة للوقت . وعلى ذلك فاسمحوا لي أن الالاحظ فقط ، ان اعادة انشاء اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وبدها أعمالها الموضوعية في دورة الربيع تحت رئاسة السفير بوغلييزي يمكن اعتبارها خطوة في الاتجاه الصحيح . ويمثل التهديد بانتشار سباق التسلح في الفضاء الخارجي خطرا حيويا على جميع البلدان ، بما فيها البلدان التي تسعى الى التفوق العسكري عن طريق غزو الفضاء الخارجي . واعتقادي العميق هو أن هناك ضرورة ملحة لوضع تدابير جديدة محددة ، من شأنها حماية الفضاء الخارجي وابعاده عن جميع السيناريوهات العسكرية . ولنأمل

أن يمهد عمل اللجنة المخصصة أشاء الصيف الطريق لكي يصبح هذا الرأي المشترك على نطاق واسع اتفاقاً للآراء ، في أسرع وقت ، في هذا المؤتمر الذي يتمتع بجميع الامكانيات والمصالحات للتفاوض على التدابير الجديدة اللازمة .

وأود أذ أتكلم عن الجانب الإيجابي لدوره الرابع ألا أغفل الجهد الدؤوب لفريق الخبراء العلميين السизميين ، الذي يعكف الآن على التحضير لتجربة لنقل بيانات الأشكال الموجية التي ستجري في عام ١٩٨٨ .

واذ انتقل الآن الى الجانب السلبي فنحن نواجه مرة أخرى حقيقة أن مواعينا قد فشل في اتخاذ أي اجراء بشأن بنوده الثلاثة الاولى ، التي يطلق عليها اسم البنود " النووية " . فيما يتعلق بحظر التجارب النووية نلاحظ مفارقة معينة . فقد جرى عدد من التطورات الإيجابية مؤخراً في بلدان مختلفة وفي محافل مختلفة . ومواعينا وحده هو الذي يرفض بعناد ايلاء هذه المشكلة الهامة معاملة اخرى غير البيانات العامة في الجلسات العامة . ونحن نواصل مناقشة شتى مشاريع الولايات ، والجدل حول الصياغات ، في حين أن خصوم حظر التجارب النووية يصفقون خلسة . وأرى ان هناك على الأقل بعض الامكانية لاجراء أعمال موضوعية ترمي الى تحقيق حظر التجارب النووية وينبني الافادة منها . وقد وضعت ذلك نصب عيني وأنا أقدم مشروع ولاية للجنة المخصصة للبند ١ من جدول أعمالنا نص على أن تعتبر الاعمال الموضوعية التي سنعكف عليها خطوة أولى نحو تحقيق معايدة لحظر التجارب النووية ومع الأسف ، لم يتوافر لنا الوقت الكافي لإنجاز النظر الموضوعي في اقتراح الرئيس ، ولكن ساد في المشاورات غير الرسمية ذات الصلة رأي مفاده ، ان هذا المقترن قد أرسى أساساً لحل وسط ممكن في المستقبل بشأن إنشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية . ومن الواضح أن هذه مهمة تقع علينا جميعاً وأملي الوحد ، أن تستمر الجهود الملحة في هذا المجال طوال دورة هذا العام . وأود أخيراً أن أؤكد بقية التسجيل ادراكي التام لأن العقبة الرئيسية أمام إنشاء اللجنة المخصصة المعنية هي موقف الوفود غير المستعدة للتفاوض على حظر التجارب النووية ، الذي يعتبره المجتمع الدولي أولوية ملحة .

وينطبق الشيء نفسه على البند ٢ من جدول أعمالنا . ولا تخفي بعض الوفود أنها لا تعتبر هذا المؤتمر هيئه مناسبة للتفاوض على التدابير المتعددة الأطراف لتنزع السلاح النووي . ولهذا السبب فإننا لم ننشيء قط اللجنة المخصصة لوقف سباق التسلح النووي وتنزع السلاح النووي . وكل ما تسمح هذه الوفود للمؤتمر بعمله هو اجراء مناقشة غامضة وعامة ، ويحسن أن تكون غير منتظمة، حول هذا البند .

ان هذا المؤتمر يعمل على أساس قاعدة اتفاق الآراء . وهكذا ، فقد ظهر أخيراً ان القيام بعمل بشأن البند ٢ بطريقة كانت أغلبية هذه الهيئة تفضلها ، ليس ممكناً . ولكن لارتفاع أماناً الفرصة للukoof على مناقشات تسمح على الأقل بالتشديد على أهمية البند ٢ وتركيز الانتباه على مختلف جوانبه ذات الأولوية ، وبالنظر في المقترنات الراهنة . وقد وصلت الى نتيجة مفادها ان هذه الممارسة جديرة بأن تتبع وحاولت اقصى ما تستطيع لاتخاذ للمؤتمر اطاراً للعمل متقدماً عليه بالتبادل . وبذا في أحدي المرائل اتنا على وشك الوصول الى اتفاق للآراء . ولكن بعض الوفود لم تر أنها مطمئنة بما فيها الكفاية الى أن المناقشة بموجب الترتيب المقترن ستكون منظمة هيكلياً بما فيه الكفاية ، اذ ما اقتصر الأمر على قراءة القائمة المقترنة بالموضوعات في جلسة غير رسمية في حين لم تتوافق وفود أخرى على اعلان الهيكل ومحفواه في الجلسة العامة الرسمية .

وهكذا ، لم يتخذ طوال فترة الربيع ، أي اجراء بشأن البند ٢ ، مما اعتبره بصفة شخصية أمراً مועسفاً . وقد قدمت في الماضي القريب مقترنات هامة بشأن نزع السلاح النووي ، منها على سبيل المثال المقترن السوفيتي في ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ ، بتخلص العالم من الأسلحة النووية بحلول نهاية هذا القرن . وقد يوحي البعض هذا المقترن ، وقد يوجه آخرون استئنافه ، بل انه يمكن لآخرين أن يقدموا بدائل . وفيما نرى ، فإن تبادل الآراء الأولى الذي اجريناه بشأن هذا المقترن وغيره من المقترنات في العام الماضي لم يكن بالتأكيد عقيماً . ومن المستصوب استمراره وزيادة تعميقه وأأمل أن نجد في المستقبل القريب طريقاً يتفادى المشاكل الاجرامية لكي نعكف على بحث موضوعي وعملي لكل من البندين ٢ و ٣ .

وأنا أكن تقديرًا عميقاً لجهود السفير روبيليس من المكسيك باعتباره رئيساً للجنة المختصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح . وإذا كان التقدم الموضوعي قد تغير في هذه اللجنة ، فقد كان ذلك لأن موقف بلدان معينة فيما يتعلق بعدد من البنود القديمة العهد قد ظلت دون تغيير . وفي منتصف هذا الشهر استرعيت انتباه الموعتمر إلى أنه كان من المفروض عندئذ أن ننجذب أعمالنا بشأن مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح وان نرسله إلى نيويورك لكي تعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل اختتام دورتها الحادية والأربعين . ولكن من الواضح ان عناد بعض وفود فيما يتعلق بعدد من المشاكل ذات الأولوية ، قد أصبح عقبة دائمة أمام استيفاء مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح .

ومع أنه تعذر احراز تقدم موضوعي في لجنة "الأسلحة الاشعاعية" فقد جرى تبادل لسلامات حول سبل ووسائل موافلة العمل على أفضل نحو فيما يتعلق بالشعبتين موضع النظر . ويتيح هذا آمالاً في أن تبدأ المفاوضات بعد معالجة المسائل الاجرامية ، على أساس نهج جديد بموقف أكثر مرونة فيما يتعلق بالموضوع كما هو المأمول .

أود أن أعرب في الختام عن اقتناعي العميق بأن موعتمر نزع السلاح سيفيد كثيراً إذا ما نجح في أن يزيح عن عاتقه عدداً كبيراً من المشاكل الاجرامية البحتة التي يتبعين عليه أن يعاود معالجتها كل عام . وقد اقنعتني تجربتي كرئيس لشهر نيسان / ابريل بأن هذا الموعتمر يمكن أن يزيد من فعاليته بصورة جوهرية إذا ما استطاع أن يصيغ وأن يمارس اجراءات بسيطة ومعقولة ، لاسيما فيما يتعلق بإنشاء هيئاته الفرعية .

وقبل أن اختتم ، اسمحوا لي أن أقرأ اقتباساً يرجع إلى ٨٠ عاماً ، ولكنه ما زال صحيحاً اليوم . وهو اقتباس من موعتمر لاهي الدولي الثاني للسلم حيث قيلت العبارات التالية : "فلننظر في مشكلة الحد من الأسلحة هذه كما أثيرت في المقترنات الأخيرة التي تحدتها بحماس شديد كل من الحكومات والصحف . إن بيان المزايا من أسهل الأمور . خفض النفقات العامة وخاصة نظام مدمر وغير منطقي يتمثل في السلم المسلح . ولا جدوى من التوسع في الحديث عن ذلك . فالبساطة البالغة لهذا المفهوم هي التي تضمن صحته . وأي طفل سيوافق على أن المكلف والعسيرة هو الحرب وأن اليسير والرخيص هو السلم " . وسائل هذه الكلمات هو السيد و . ت . ستاد . فدعونا نتبعها بثبات ونؤمن بها اذ من الواضح ان السلم ونزع السلاح يمضيان معاً جنباً إلى جنب .

وأود في الختام أنأشكر الأمين العام لموعتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة السفير كوماتينا ، ونائب الأمين العام السفير بيراساتيفي ، وجميع الزملاء في الامانة والمتجمين الشفويين للعون الفعال الذي قدموه لي أثناء رئاستي . واسمحوا لي أيضاً أنأشكر جميع

الوفود التي تعاونت معي في مسحاتي للتقدم ببعض المسائل في جدول الأعمال رغم أن تلك ليست مهمة تشكر بالمعنى الصحيح . واسمحوا لي أن اتمنى لهؤلاء الذين يغادرون جنيف رحلة عودة طيبة إلى الوطن ولنا جميعاً عطلة مثمرة بحيث يمكن أن نلتقي مرة أخرى في حزيران / يونيو ولدينا في حقائبتنا تعليمات أكثر مرونة ، تتيح لنا أن نتحرك إلى الأمام قدماً في دورة الصيف .

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان المحترم .

السيد ياماذا (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية) : السيد الرئيس ، لا أود أن أطيل

في أعمال جلسة اليوم ولكنني أريد الإدلاء ببعض الملاحظات لاثني استمعت إلى بيانكم الختامي .

لقد استمعت بعظيم الاهتمام إلى ملخص رئاستكم لشهر نيسان / أبريل . وأود أن أعرب عن تقدير وفدي العميق لكم ، يا سيدي ، لجهودكم التي لا تكل ، ولا سيما لجعلنا نتحرك قدماً بمصداقتنا بجدول الأعمال التي مازالت تتضرر الاتفاques بصدق كيفية مباشرتها .

وأود ابداء بضعة تعليقات على البند 1 من جدول الأعمال ، حظر التجارب النووية . لقد تطرقت إلى هذا الموضوع مررتين من قبل في الجلسة العامة ولذلك فساكنون موجزاً .

وأنا واثق أنني أعبر عن مشاعر مجموعة من البلدان الغربية عندما أقول إنني أشارككم الاحساس بخيبة الأمل لعدم احراز تقدم في هذا البند .

وأود ، نيابة عن مجموعة من البلدان الغربية ، أن أعرب عن عميق تقديرني للرئيس بسبب الدور القيم الذي أديتموه فيما يتعلق بالبند 1 من جدول الأعمال .

ونحن مازلنا نولي أولوية عالية لهذا البند ونشارك في الأمل ، الذي أعتبرت عنه كثير من الوفود في أثناء دورة الربيع هذه ، في أن تبدأ في وقت مبكر الأعمال الموضوعية بواسطة لجنة مختصة لمسألة حظر التجارب النووية .

وهناك كثير من المواضيع والجوانب لحظر التجارب النووية التي يمكن ويجب ان ننظر فيها في هذا الموعتم . وقد قدم وفد كندا اليوم مادة أخرى مفيدة جداً تتصل على نحو مباشر بحظر التجارب النووية .

وفي رأي مجموعة من البلدان الغربية ان مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/521 مازال يتبع اطار عمل صالح لبدء مثل هذه الأعمال .

وفي الوقت نفسه ، فإننا نقدر تقديرنا صادقاً المبادرة التي اتخذتموها يا سيادة الرئيس للبحث عن أساس مشترك فيما بين مختلف المواقف التي تم الاعراب عنها حتى الآن . ونحن مستعدين لمواصلة دراسة ورقة الرئيس كأساس لمزيد من المشاورات ، عندما نواصل التصدي للمسألة خلال دورة الصيف .

ورغم أننا نمضي الآن إلى عطلة فإن صلاحياتكم لا تزال مستمرة شهراً أو نحو ذلك . وآمل ملخصاً أن تستمروا ، بصفتكم الرئيس ، فيبذل جهودكم لتحقيق حل لهذا الموضوع . ومن جانبي ، فإنني لست أتأخر جهداً في التعاون مع مساعكم . ودعونا لا نوجه اللوم إلى الآخرين عن الفشل ، لأن ذلك لن يفضي إلى بدء الأعمال المثمرة في الموعتم .

ويطيب لي قبل أن أختتم ، ان أشارك الزملاء المحترمين في تقديم ترحبيي الحار الى سعادة السفير آغوس تارميديزي من أندونيسيا في موعتنا . ونتمتع اليابان وأندونيسيا بعلاقات ودية للغاية كجارتين في المحيط الهادئ . وأنا أتطلع الى العمل الوثيق معه .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) : أشكر مثل اليابان المحترم لبيانه ، وللكلمات الطيبة التي ذكرها عن مبادرة الرئيس وأعطي الكلمة الان لممثل الولايات المتحدة الأمريكية المحترم .
السيد بارتيليمي (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية) : شكراً يا سيادة الرئيس . أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بوصول مثل أندونيسيا المحترم ، السفير تارميديزي ، ولأتعهد له بتعاون وفدي معه في أعمالنا هنا .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأنضم الى مثل اليابان المحترم في التتويه بالدور المنصف والمتوازن والابداعي الذي لعبته كرئيس للموتمر خلال هذا الشهر ، وفي التتويه بالعمل البناء الذي قمت به بصفة خاصة فيما يتعلق بالبند ١ من جدول الأعمال . أما وقد قلت ذلك ، فأشعر أنتني مضطرب لأنلاحظ ما بدا لي من أنكم في تلخيصكم لأعمال الموتمر خلال الربيع وخلال هذا الشهر قد غيرتم الى حد معاً لهجتكم ونهجكم الى نحو ربما كان أقرب من موقف المجموعة التي أنتم أحد اعضائها . وبطبيعة الحال ، إن من حقك أن تفعل ذلك ، فأنت تقدم تقييمك الذاتي لأعمال هذا الموتمر ، ولكنك ، بطبيعة الحال ، ستفهم أن كلاً من الوفود الأخرى له تقييمه الذاتي للأعمال وقد يكون مختلفاً عن التقييم الذي قدمتموه ، حتى ولو كنتم تجلسون في موقع رئيس الموتمر . وأود مرة أخرى أن أكرر الحاج السفير ياماذا على جميع الوفود هنا بأن تتركز على المقترنات والأعمال البناءة ، وأن تتفادى ، كلما أمكن ، توجيه اللوم الى الوفود الأخرى .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) : أشكر مثل الولايات المتحدة الأمريكية المحترم لبيانه . وبقدر ما أذكر فاني في بياني الختامي ، لم أسمّ أي من الوفود ولم أوجه اللوم الى أيّة مجموعة من الوفود . وبعد ذلك أود أن أسأل ان كان هناك أحد آخر مستعداً لتناول الكلمة . لا أرى احداً . بهذا تنتهي دورة الربيع وأرفع الان هذه الجلسة والجزء الأول من دورة ١٩٨٧ لموعتمر نزع السلاح .

ستعقد الجلسة العامة التالية للموتمر يوم الثلاثاء ٩ حزيران / يونيو الساعة ٠١٠/٠٠

ترفع الجلسة العامة والجزء الأول من دورة عام ١٩٨٧ لموعتمر نزع السلاح .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠